

المحاضرة الخامسة حقوق الإنسان في الدستور

المصادر القانونية

أهم هذه المصادر تجلت بما يلي:

المبحث الأول: الشرع الإنكليزية:

المبحث الثاني: الإعلانات الأمريكية.

المبحث الثالث: إعلانات الحقوق الفرنسية.

المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

دولة القانون هي دولة مقيدة بأحكام الدستور، الدستور يمثل الوثيقة الأسمى، وهو القانون الأعلى للدولة وعلى أساسه تندرج مختلف القواعد القانونية تبعاً لمبدأ المشروعية.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

دولة القانون هي دولة مقيدة بأحكام الدستور، الدستور يمثل الوثيقة الأسمى، وهو القانون الأعلى للدولة وعلى أساسه تدرج مختلف القواعد القانونية تبعاً لمبدأ المشروعية. ونظراً لمبدأ سمو الدستور وسيادته وتفوقه، فإن ما يأتي في بنوده يعتبر من المبادئ الأساسية التي تقاس عليها بقية المبادئ والحقوق.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ونتحدث عن الحقوق والحريات:

أولاً- في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ثانياً- في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م

ثالثاً- في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ م

أقام هذا الدستور جمهورية ديمقراطية برلمانية على أساس (كل اللبنانيين سواسية أمام القانون)

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

أقام هذا الدستور جمهورية ديمقراطية برلمانية على أساس (كل اللبنانيين سواسية

أمام القانون) قائمة على فصل السلطات وتعاونها وتوازنها

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

أقام هذا الدستور جمهورية ديمقراطية برلمانية على أساس (كل اللبنانيين سواسية أمام القانون) قائمة على فصل السلطات وتعاونها وتوازنها واتباع سياسة مشبعة بالمذهب الفردي واعترف فقط بالحقوق والحريات العامة التقليدية وعدم تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦ تحدثت عن شروط الحق في الجنسية عند الولادة وشروط سحب الجنسية:

إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٧ فيها ضمان عام للحق في المساواة:

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية

ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٨ تضمنت مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ضماناً للحرية الشخصية:

الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٩ تحدثت عن حرية الاعتقاد وحرية الرأي والفكر والضمير:

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ١٠: الحق في التعليم:

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ١٢ الحق في تولي الوظائف العامة:

لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ١٣ تتعلق بحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير عن الرأي والفكر والضمير وحرية الإعلام: حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ١٤ تكلمت عن الحق في الحياة الخاصة كحق غير قابل للنزع:

للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في

القانون.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ورد تحت عنوان الفصل الثاني من الدستور: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ١٥ تتعلق بالحق في التملك والحماية من المصادرة:

الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في

الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

تعتبر وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها النواب اللبنانيون في الطائف بالسعودية عام ١٩٨٩ ووافق عليها مجلس النواب بالقلبيات في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥ وثيقة لها قيمة دستورية، ومن ثم فإن ما تضمنته هذه الوثيقة من قواعد واحكام يكون لها قيمة توازي القواعد والاحكام التي تضمنها الدستور اللبناني ذاته.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦م

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

ويؤكد ذلك ما ذهب اليه القانون الدستوري رقم ١٨ والصادر بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٦ المعدل لاحكام الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ من النص على أن " القانون الدستوري الرامي الى اجراء تعديلات على الدستور تنقيداً لوثيقة الوفاق الوطني"، هذا فضلاً عن النص في الكثير من المواد المعدلة من الدستور على أنها قد عدلت " وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني".

وقد اضاف هذا القانون الى الدستور القديم مقدمة تضمنت نصوصاً

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

وقد اُضيف هذا القانون الى الدستور القديم مقدمة تضمنت نصوصاً

اتصلت بالحقوق أو إحالات الى مواثيق مهمة عن حقوق الانسان-(١)

— الفقرة (ب) تنص على أن لبنان عربي الهوية والانتساب، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الانسان. وتحت الدولة هذه المعايير في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

وقد اُضيف هذا القانون الى الدستور القديم مقدمة تضمنت نصوصاً

– والفقرة (ج) تنص على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

وقد اُضيف هذا القانون الى الدستور القديم مقدمة تضمنت نصوصاً

— والفقرة (و) تنص على أن " النظام الاقتصادي حر بكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة".

— والفقرة (ح) تنص على أن " الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".

— والفقرة (ط) تنص على أن " أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون".

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

ثالثاً: أبرز أنواع الحقوق والحريات في الدستور الجديد

أن من يتمن في نص الدستور اللبناني الجديد (دستور الطائف) يتبين له أنه يتضمن خمس أنواع من الحقوق والحريات هي:

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

أي أنه بعد التعديل تضمن خمس حقوق وحريات:

(١) مبدأ المساواة

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

أي أنه بعد التعديل تضمن خمس حقوق وحريات:

(١) مبدأ المساواة

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(١) مبدأ المساواة

مما سبق يتضح لنا بأن لمفهوم المساواة في الدستور اللبناني ابعاد، فاللبنانيون، من الناحية القانونية، متساوون في موقعهم امام القانون، وهذا يعني أن لا تمييز بينهم بسبب الاصل أو الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعي، وأن لا امتيازات لفرد منهم أو مجموعة أو طائفة، لان الامتيازات لا تتلحم مع مبدأ المساواة وتشكل خرقاً له. وجميع اللبنانيين، من الناحية السياسية يمكنهم الاسهام في سلطات الدولة، وفي الانتخابات العامة، وفي تولي الوظائف العامة، وفي التعبير عن السيادة الوطنية للدولة، وفي ممارسة حق الاقتراع والترشيح للانتخابات العامة. واللبنانيون جميعاً من الناحية الادارية، متساوون في تولي الوظائف العامة، لانهم متساوون في الواجبات والفرائض العامة.

إلا أن الممارسة (وأحياناً بعض القواعد والقوانين) تتناقض أو تتعارض مع النصوص الدستورية بشأن المساواة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٢) : الحريات الشخصية

المقصود بالحريّة الشخصية - التي تعتبر أصل الحريات العامّة للإنسان - حريّة الفرد في التنقل كيفما يشاء داخل الدولة وخارجها. وحقّ الأمن بحمايته من كل توقيف أو معاقبة إلا في الأحوال المعينة التي ينص عليها القانون. وهذا ما أكدته العادة الثابتة من الدستور اللبناني التي نصت على أن الحريّة الشخصية مصونة في حمى القانون ولا يمكن أن يقبض أو يحبس أو يوقف إلا وفقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٢) : الحريات الشخصية

وبذلك يلتقي الدستور اللبناني مع الدساتير الحديثة والاتفاقات الدولية في هذا المجال إذ يؤمن نوعين من الضوابط لتوفير الامن الشخصي للإنسان. من جهة جعل الاعمال المؤدية الى حجز الحرية متفقة مع القانون، ومن جهة اخرى يأخذ بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وهذا يعني أن القانون وحده هو الذي يحدد الاعمال التي تعتبر جرائم، ويحدد كذلك العقوبات المناسبة لكل منها. كما اوجبت القوانين على المسؤولين من حكام وقضاة التقيد بالاحكام العامة المتعلقة بالحرية الشخصية، وإلا عد عملهم في هذا الشأن تعدياً على الحريات ووقعوا تحت طائلة المسؤولية والعقاب.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٢) : الحريات الشخصية

كما يدخل في عداد الحقوق الشخصية سرية المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، فهذه الوسائل لا يجوز مصادرتها او رقابتها إلا بأمر من القضاء كما يدخل ايضاً في عداد الحقوق الشخصية احترام السلامة الذهنية للأفراد.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٢) : الحريات الشخصية

وإذا كان الدستور اللبناني قد اغفل النص على حرمة المراسلات بمختلف أنواعها فإن بعض التشريعات اللبنانية قد تنبّهت الى ذلك وسدّت النقص، فقاتون العقوبات في (المادة ٥٧٩) يعاقب " من كان، بحكم وضعه أو وظيفته أو مهنته أو فنه، على علم بسر وأفشاه دون سبب شرعي، أو استعمله لمنفعته الخاصة أو لمتفعة أخرى.. " ويعاقب كذلك في (المادة ٥٨٠)، " كل شخص ملحق بمصلحة البريد والبرق يسيء استعمال صفته هذه بأن يطلع على رسالة مختومة، أو يتلف أو يختلس إحدى الرسائل، أو يقضي بمضمونها الى غير المرسل اليه .. " وتجد نصوصاً متشابهة أيضاً في قانون اصول المحاكمات المدنية.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٣): حرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية

يعالج الدستور اللبناني هذا الموضوع في المادة التاسعة منه بقوله " حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على ان لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام، وهي تضمن ايضا للاهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية كما نص قانون العقوبات اللبناني على معاقبة كل من يمس الشعور الديني، سواء بالتحريف على اسم الله أو تحقير الشعائر الدينية بأي وسيلة علانية أو بالعمل على ازدياد احد هذه الشرائع.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٣): حرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية

والذي يستفاد من هذين النصين أن الدستور والقانون قد كفلا صراحة حرية العقيدة للبنانيين وحرية إقامتهم للشعائر الدينية. وتعني حرية العقيدة أن يكون الإنسان حراً في أن يعتنق الدين الذي يراه ويعتقد فيه، كما يكون حراً في تفسير عقيدته شرط أن يتبع الإجراءات التي نص عليها القانون.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٣): حرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية

وتعني حرية إقامة الشعائر الدينية أن يكون الإنسان حراً في أن يزاوّل شعائر الدين الذي يعتنقه في حدود القانون وعدم مخالفة النظام العام في الدولة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:
(٤): حرية ابداء الرأي وحرية الصحافة والاجتماع والتجمع

أن حرية ابداء الرأي متممة لحرية الفكر لان هذه الحرية تبقى ناقصة اذا لم يتمكن الانسان من التعبير عن افكاره وعقيدته وآرائه. وتعني حرية الرأي أن يكون لكل انسان الحق في تكوين رأيه الخاص، وفي أن يجهر بهذا الرأي ويعلنه على الاخرين بأية وسيلة كانت كلامية أو كتابية أو تصويرية. وقد كفل الدستور ايضا حرية الصحافة بأعتبارها ابرز مظاهر حرية الرأي. وتعني حرية الصحافة حمايتها من تعسف السلطة وارهابها، فلا تصدر صحيفة أو توقف أو تعلق إلا بأمر من القضاء.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:
(٤): حرية ابداء الرأي وحرية الصحافة والاجتماع والتجمع

وقد كفل الدستور اللبناني فضلاً عن ذلك حرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات، وقد نظم القانون كيفية ممارسة هذه الحقوق فأشترط ابلاغ الحكومة، وعدم حمل السلاح وأن يكون للاجتماع وتكوين الجمعية غاية مباحة ودون أن يتضمن ذلك مخالفة للنظام العام أو الآداب في الدولة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٥) حرية التعليم:

نصت المادة العاشرة من الدستور اللبناني - على أن " التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقاً" لللائمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٥) حرية التعليم:

والمقصود بحرية التعليم حق الفرد في ان يتعلم وحقه في تعليم غيره بأن ينشر ثقافته وعلمه على الناس، ولما كان هذا الحق يتصل بسياسة الدولة ويمس مرفق التعليم، كان من الطبيعي أن يخضع للتنظيم والتقييد فتدخل الدولة للإشراف على مدارس ومعاهد التعليم الخاصة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٥) حرمة المنزل:

نصت المادة / ١٤ / من الدستور اللبناني على أن للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون، هذا وقد نظمت القوانين الأحوال والشروط التي يمكن فيها دخول المنزل والعقوبات الواجبة في حال مخالفتها.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

(٥) حرمة المنزل:

أما فيما يتعلق بحرمة الملكية فقد نص الدستور اللبناني في المادة الخامسة عشرة منه على أن " الملكية في حمي القاتون فلا يجوز أن ينزع عن احد ملكه إلا لاسباب المنفعة العامة وفي الاحوال المنصوص عليها في القاتون، وبعد تعويضه عنه تعويضاً عادلاً " .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

نلاحظ من خلال استعراض المواد الواردة في الدستور اللبناني الخاصة بالحقوق والحريات العامة. نلاحظ أنها تتطابق مع تعاليم المذهب الفردي ويصح عليها الوصف التقليدي وهي مستوحاة من نظام الجمهورية الثالثة في فرنسا الذي استقى مبادئه من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩م

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠م:

وهكذا وقف الدستور اللبناني من هذه الحقوق والحريات موقفاً سلبياً واقتصرت وظيفة الدولة على تقريرها واحترامها والمحافظة عليها، دون أن تسعى لتقرير الحقوق الاجتماعية التي يتكفلها الدولة ويقتضيها التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده العالم باستمرار.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

أولاً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ م

ثانياً- الحقوق والحريات في الدستور اللبناني بعد تعديله عام ١٩٩٠ م

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢ م.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في مقدمته: ويأتي إنجاز هذا الدستور تتويجاً لنضال الشعب على طريق الحرية والديمقراطية وتجسيداً حقيقياً للمكتسبات واستجابة للتحويلات والمتغيرات، ودليلاً يُنظم مسيرة الدولة نحو المستقبل، وضابطاً لحركة مؤسساتها ومصدراً لتشريعاتها

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في مقدمته: ... وذلك من خلال منظومة من المبادئ الأساسية تُكرس الاستقلال والسيادة وحكم الشعب القائم على الانتخاب والتعددية السياسية والحزبية وحماية الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي والحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وسيادة القانون،

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في مقدمته: ... يكون فيها المجتمع والمواطن هدفاً وغاية يُكرّس من أجلهما كل جهد وطني، ويُعد الحفاظ على كرامتهما مؤشراً لحضارة الوطن وهيبة الدولة .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في المبادئ الأساسية:

المادة الثالثة

٣- تحترم الدولة جميع الأديان، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام .

٤- الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية .

وفي هذا تكريس لحرية العقيدة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في المبادئ الأساسية: المادة الخامسة عشرة

١- الملكية الخاصة من جماعية وفردية، مصانة وفق الأسس الآتية:

أ- المصادرة العامة في الأموال ممنوعة .

ب- لا تنزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة بمرسوم ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .

ج- لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم .

د- تجوز المصادرة الخاصة لضرورات الحرب والكوارث العامة بقانون لقاء تعويض عادل .

٢- يجب أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية للملكية .

وفي هذا تكريس لحق الملكية.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في المبادئ الاجتماعية:

المادة التاسعة عشرة

يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد .

وفي هذا تكريس للحق في الحرية وللحق في المساواة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في المبادئ الاجتماعية: المادة العشرون

١- الأسرة هي نواة المجتمع ويحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها .

٢- تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية الاجتماعية التي

تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية

ملكاتهم .

وفي هذا تكريس للحق في الزواج وتكوين الأسرة وحمايتها.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء في المبادئ الاجتماعية: المادة الثانية والعشرون

١- تكفل الدولة كل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرضى والعجز واليتيم والشيخوخة .

٢- تحمي الدولة صحة المواطنين وتوفر لهم وسائل الوقاية والمعالجة والتداوي .

وفي هذا تكريس للحق في الضمان الاجتماعي.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المادة الثالثة والعشرون: توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع .

وفي هذا تكريس لحقوق المرأة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. نصت المادة الخامسة والعشرون: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع، وتعمل الدولة على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق الجمهورية العربية السورية .

وفي هذا تكريس لحق التعليم والحق في التنمية.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. المادة التاسعة والعشرون

١-التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحل، وينظم القانون الحالات التي يكون فيها التعليم مأجوراً في الجامعات والمعاهد الحكومية .

٢- يكون التعليم إلزامياً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى .

٣- تشرف الدولة على التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية .

٤- ينظم القانون إشراف الدولة على مؤسسات التعليم الخاص .

وفي هذا تكريس لحق وحرية التعليم.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المادة السادسة والعشرون: ١-الخدمة العامة تكليف وشرف، غايتها تحقيق المصلحة العامة وخدمة الشعب.

٢- المواطنون متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة، ويحدد القانون شروط توليها وحقوق وواجبات المكلفين بها . وفي هذا تكريس للمساواة في تولي الوظائف

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

جاء الباب الثاني منه تحت عنوان الحقوق والحريات وسيادة

القانون وتناول الفصل الأول من هذا الباب الحقوق والحريات

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. **الحرية الشخصية**

المادة ٣٣ الفقرة ١: الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. **الحرية الشخصية**

والمادة ٥٣ الفقرة ١: لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. **الحرية الشخصية**

والمادة ٥٣ الفقرة ٣: كل شخص يُقبض عليه يجب أن يُبلغ أسباب توقيفه وحقوقه،

ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية

المختصة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. **الحرية الشخصية**

والمادة ٥٣ الفقرة ٤: لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرس مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات كضمان للحرية الشخصية في المادة ٥١:

١. العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون .

٢. كل متهم بريء حتى يدين بحكم قضائي مبرم في محاكمة عادلة

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. **الحق في السلامة الجسدية ورد في المادة ٥٣ الفقرة ٢:**

لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المادة ٣٣ الفقرة ٢: المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات **يتمتع بها كل مواطن** ويمارسها وفق القانون .

الفقرة ٣: المواطنون **متساوون** في الحقوق والواجبات، **لا تمييز بينهم** في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م. المادة ٣٣
الفقرة ٢: المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون .

الفقرة ٣: المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

الفقرة ٤ تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. **الحق في المساواة**

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المادة ٣٦

- ١- للحياة الخاصة حرمة يحميها القانون .
الحق في الحياة الخاصة
- ٢- المساكن مصنونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر من الجهة القضائية المختصة وفي الأحوال المبينة في القانون.
حرية المنزل

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

المادة ٣٦

١- للحياة الخاصة حرمة يحميها القانون . **الحق في الحياة الخاصة**

٢- المساكن مصنونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر من الجهة القضائية

المختصة وفي الأحوال المبينة في القانون. **حرية المنزل**

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

كرست الحق في العمل المادة ٤٠

- ١- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

كرست الحق في العمل المادة ٤٠

- ٢- لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيُّرها .
- ٣- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

كرست الحريات الفكرية المادة ٤٢ حيث تناولت حرية العقيدة

في الفقرة ١

حرية الاعتقاد مصونة وفقاً للقانون

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

كرست الحريات الفكرية المادة ٤٢ حيث تناولت حرية التعبير عن

الرأي في الفقرة ٢

لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو
بوسائل التعبير كافة.

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرست حرية الصحافة من الحريات الفكرية المادة ٤٣:

تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها وفقاً للقانون .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرس حرية الاجتماع والتجمع المادة ٤٤:

للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرست حرية تكوين الجمعيات والنقابات المادة ٤٥:

حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل

سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرست حرية العمل السياسي المادة ٤٩:

الانتخاب والاستفتاء حق للمواطنين وواجب عليهم، وتنظم ممارستها بقانون .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

ثم كرست حرية العمل السياسي المادة ٤٩:

الانتخاب والاستفتاء حق للمواطنين وواجب عليهم، وتنظم ممارستها بقانون .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

و قد كفل الدستور حق التقاضي بنص المادة ٥١ الفقرتين ٣ و ٤ :

حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون،
وتكفل الدولة المساعدة القضائية لغير القادرين وفقاً للقانون .

يُحظَرُ النصُّ في القوانين على تحصيل أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

وقد كفل الدستور هذه الحريات بنص المادة ٥٤:

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة أو على غيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور يُعد جريمة يعاقب عليها القانون .

المصادر القانونية المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الدستور

ثالثاً- الحقوق والحريات في الدستور السوري لعام ٢٠١٢م.

وقد كفل الدستور هذه الحريات بتوفير ضمانات مثل:

.سيادة القانون، مبدأ فصل السلطات، استقلال القضاء، احترام مبدأ الشرعية

وتوفير رقابة دستورية القوانين